The effect of the context of the case in directing the significance between the speaker and the interlocutor in grammatical analysis in the Sabban footnote

Dr. Malik Yahiya*
Dr. Wahed Safea**
Abed Alazez Aljafan***

(Received 31 / 7 / 2019. Accepted 12 / 9 / 2019)

□ ABSTRACT □

This study deals with the impact of the context of the situation in the direction of the speaker and the speaker in the grammatical analysis in the Sabban footnote, an attempt to show its concept and importance. The context of the case is a major means or hypothesis created by the language to gain benefit in many sections of grammar. It has the same role in the analysis of language through its association with the data that surrounds the language, besides that the significance is the basic purpose of the process of speech, and the research divided into three sections namely: the intent of the speaker, the benefit of the addressee, and the effect of the circumstances and conditions surrounding the text in grammatical analysis, As a grandmother of evidence represented by Sabban in a footnote, and some grammarians in Issues differences, trying to extend its views as possible.

Key words: context - The case - speaker - Addresser - Grammatical analysis.

*Professor, Faculty Of Arts And Humane Science, Tishreen University, Lattakia-Syria
**Professor, Faculty Of Arts And Humane Science, Tishreen University, Lattakia-Syria
***Postgraduate Student, Faculty Of Arts And Humane Science, Tishreen University, Lattakia-Syria

أثر سياق الحال في توجيه الدلالة بين المتكلم والمخاطب في التّحليل النحوي في حاشية الصّبان

د. مالك يحيا *

د. وحيد صفية**

عبدالعزيز أحمد الجفان***

(تاريخ الإيداع 31 / 7 / 2019. قبل للنشر في 12 / 9 / 2019)

□ ملخّص □

تتناول هذه الدّراسة أثر سياق الحال في توجيه اللغة بين المتكلم والمخاطَب في التّحليل النحوي في حاشية الصّبان محاولة تبين مفهومه وأهميته؛ إذ يعد سياق الحال وسيلةً أو قرينة كبرى تخلقها اللغة لتحقيق الإفادة في كثير من أبواب النحو، موضحة دور سياق الحال في مجال الدلالة ، كما أنّ له الدور نفسه في تحليل اللغة من خلال ارتباطها بالمعطيات التي تحيط باللغة إلى جانب أنّ الدلالة هي الغاية الأساسية من عملية الكلام ، وقد قُسِّم البحث إلى ثلاثة أقسام وهي: قصدية المتكلم، إفادة المخاطب، وأثر الظروف والأحوال المحيطة بالنّص في التحليل النّحوي، وجاءت الدارسة وفقاً لما وجدته من شواهد تمثّله في حاشية الصبان، وما لبعض النحاة في مسائله من خلافات، محاولاً بسط الآراء ما أمكن.

الكلمات المفتاحيّة: سياق – الحال – المتكلم – المخاطب – التحليل النحوي.

*** أستاذ – قسم اللغة العربية– كلية الآداب– جامعة تشرين– اللاذقيّة–سورية.**

**** أستاذ – قسم اللغة العربية– كلية الآداب– جامعة تشرين–اللاذقية– سورية.**

***** طالب دكتوراه– قسم اللغة العربية– كلية الآداب– جامعة تشرين–اللاذقية– سورية.**

مقدّمة:

إنّ المعاني التي تختزن في نفس المتكلم غالباً ما تكون مضمرةً في نفسه، ويسعى إلى الإبانة عنها من خلال التواصل اللغوي؛ لإظهار ما يختزنه من دلالات، ولنقل الأفكار وكذلك التعبير عن الانفعالات. فاللغة أداة التعبير عن الأغراض، وهي تمثل أرقى أدوات التواصل البشري لاسيّما حين تنبّه العلماء إلى أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية فقد عملوا على استنباط قواعدهم وأحكامهم ممّا كثر في كلام العرب وغلب على أساليبهم ،ولكن لم تكن تلك القواعد جامعة مانعة، فاللغة لا تحكمها قوانين العقل والمنطق فقط، بل تراها مشبعة بنبض الحياة، فالجملة نسيج لغوي مستقل، وهي كبرى الوحدات اللغوية، وعنصر الكلام الأساس، والروح التي تقوم بها الجملة هو الإسناد، وسياق الحال في حقيقة أمره ما هو إلا استحضار للعناصر غير اللغوية في عملية التواصل بقصد الإفهام والإفادة ومعرفة الظروف المحيطة بالكلام حتى تتحقق عملية التواصل وتحقق الفائدة وأمن اللبس، لذا نسعى في هذا البحث إلى دراسة أثر سياق الحال في توجيه الدلالة بين المتكلم والمخاطب في التّحليل النحوي في حاشية الصّبان ، وفي هذا ما يسوِّغ الدّراسة وينوّه إلى أهميتها في الدراسات التي تسعى إلى ربط النحو بعلمي الدلالة والبلاغة.

أهمية البحث وأهدافه:

يهدف البحث إلى دراسة أثر سياق الحال في توجيه اللغة بين المتكلم والمخاطب وبخاصة في بعده الاجتماعي ضمن الظروف التي تحيط بالكلام في حاشية الصبان فقد أدرك الصبان الظروف الاجتماعي للكلام ودورها في التواصل، لذلك شدد على دور المتكلم وقصده في تحديد العلامات الإعرابية وغيرها من الظواهر اللغوية وكذلك أكثر من التأكيد على العناصر السياقية الأخرى من المخاطب ووظيفة الكلام وسياق الموقف والظروف والملابسات المحيطة بالنص.

منهج البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي فضلا على الاستعانة بالمناهج الأخرى .

وتضمّن منهج البحث مستويين من الدراسة :

1- المستوى النظري : وتمّ من خلال استقراء أمات الأصول في النحو واللغة حول عناصر السياق.

2- المستوى التطبيقي : واتكأ على استخرج عناصر السياق عند الصبان لتكون شواهد على القواعد النظرية.

قصديّة المتكلم:

يتكوّن الموقف الكلامي من عناصر متعددة، ولعلّ من أبرزها سياق الحال الذي يستدعي بدوره جملة من العناصر المكوّنة للحدث الكلامي، ولا سيّما المتكلم بوصفه منشئً للخطاب، وعنصراً بارزاً في إنتاجه وفاعليته مع السّلوك اللّغوي، وأثره في النّص اللّغوي أو الكلامي الذي ينتجه، وهذا لم يكن غائباً عن علماء العربية الذين أكدوا أنّ إفادة الكلام وقبوله واستحسانه لا بدّ أن تكون متناسبة بين ما يصدره المتكلم ومستوى المخاطَب لكي تكون عمليّة التّواصل اللغويّة صحيحة انطلاقاً من مقولتهم "لكلّ مقام مقال " لذلك ينبغي للمتكلم معرفة أقدار المعاني وأن تكون على قدر أفهام المخاطب، ومدى إفادته لحالات الخطاب فيجعل لكلّ طريقة طبقة من ذلك كلاماً، ولكلّ حالة من ذلك مقاماً حتى تستقيم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات[1] .

1- ينظر : الجاحظ، البيان والتبيين ، ص138 – 139.

فقد شغل المتكلم النحويين العرب إنْ في قواعدهم المجردة، وإنْ في تحليلاتهم وتطبيقاتهم؛ لذلك تراهم قد اعتمدوا على مبدأ مراعاة غرض المتكلم وقصده بوصفه قرينة واضحة وقوية في الدرس اللغوي، فهم يوظفون هذا المبدأ في فهم الجمل والتراكيب الغامضة التي فيها استشكال، ولا سيما في آيات القرآن الكريم والشعر العربي، فاشترطوا معرفة قصدية المتكلم وغرضه في تحديد بعض الوظائف النّحوية[1].

وإذا ما دلفنا إلى سبر أغوار هذه الظاهرة في مصادر النحو عند الرعيل الأول من النحاة نجدها واضحة عند سيبويه في قوله : " أما قولهم: مَن ذا خيرٌ منك، فهو على قوله: من الذي هو خيرٌ منك، لأنك لم ترد أن تشير أو تومِئ الى إنسان قد استبان لك فضلُه على المسؤول فيُعلِمَكه، ولكنك أردت مَن ذا الذي هو أفضل منك. فإن أومأتَ الى إنسان قد استبان لك فضلُه عليه، فأردتَ أن يُعلِمَكَه نصبتَ خيراً منك، كما قلت: مَن ذا قائماً، كأنك قلت: إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حالٍ قد فَضَلَك بها."[2]

و"تبدو مهمة المتكلم بوضوح في عملية الاختيار حيث ينتقي من اللغة الأمثلة، والتنوعات التي هي أعضاء في المناويل اللغوية المجددة، ويخضع اختياره عادة لمقاصده الإبلاغية فيختار (ذهب) بدلاً من (خرج) أو قام في نحو (ذهب خالد) وهذا الاختيار ضروري لكلي تتم عملية الإفادة"[3].

فـ "المعنى خاضع في بعض الأحيان لمقصد المتكلم ؛" لأنه هو محدث المعاني ومنظمه وهو بحسب دوافعه وأغراضه الاجتماعية، وبحسب السياق يختار المعنى الدلالي ووفقاً لهذا المعنى يختار المعاني المفردة المتمثلة في الألفاظ، ويؤلف بينها ويربط، ويوظف كلّ لفظة، فيختار ما يراه مناسباً لها من المعاني النحوية الخاصة كالفاعلية والمفعولية والإضافة، كما يختار ما يراه مناسبا لصيغة الجملة بعامة من المعاني النحوية كالإثبات والنفي والخبر والإنشاء والشرط والتأكيد، فالمتكلم هو العامل المؤثر في كلّ هذا، وفي هذا يتفاضل المتكلمون، وتختلف أساليب الأداء فيما بينهم"[4].

وللصّبّان وقفات وتحليلات تبرز عنايته بقصد المتكلم في الحدث الكلامي وعملية التواصل اللغوي ومدى تحقق الإفادة، وهذا ما نجده واضحاً في تعقيبه على الأشموني في أثناء الحديث عن الفرق بين اللفظ والتركيب وتحقق الإفادة:" قوله: "نظرا إلى أن الإفادة تستلزمهما" أي لأن المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركبا، ولا ترد الأعداد المسرودة لما تقدم من أن المراد بالإفادة الدلالة على النسبة الإيجابية أو السلبية، وحسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصدا لما تكلم به"[5].

ولقصدية المتكلم دور في ترتيب الكلام من أجل الفائدة في التواصل اللغوي وقد تجلّى واضحاً عند الصبان في سياق حديثه عن الاسم واللقب وترتيبهما؛ إذ يقول مبرزاً قصدية المتكلم في الحكم على صحة التركيب:" ومحل وجوب تأخير اللقب عن الاسم إذا لم يكن اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما إلى الآخر وإلا أخر منهما ما قصد المتكلم الحكم به"[6] .

فالمتكلم وإن كان عنصراً غير لغوي غير أنّه فعّالٌ في عملية التّواصل اللغوي وبناء الفهم في الحدث الكلامي، وكذلك في عملية التقعيد النحوي في معرفة استخدام مقاصد القواعد المجردة وأثره في بنية التراكيب النّحوية وهذا ما نراه واضحا

1 -ينظر: د. مسعود ، الصحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ، ص201
2 -سيبويه ، الكتاب ،2/ 61
3 -د. يونس ، محمد، المعنى وظلال المعنى ،ص 152.
4 - د. حميدة، مصطفى ،نظام الارتباط في ترطيب الجملة العربية، ط1 ، 1977م، ص 52 -53.
5 - الصّبّان، حاشية الصبان، 1/ 31 .
6 - السّابق ، : 1/ 186.

في حديثه عن دور المتكلم في تحديد الغاية من جعل الاسم الموصول معرفة بوساطة الأصل الوضعي لا بالتخصيص فقد" اعترض بأن الموصول لو كان معرّفًا بصلته لتعرفت النكرة الموصوفة بصفتها. وأجيب بأن تعين الموصول بصلته وضعي لوضعه معرفة مشارًا به إلى المعهود بمضمون صلته بين المتكلم والمخاطب، فمعنى قولك لقيت من ضربته إذا كانت موصولة لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروبًا لك، فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها"[1].

فقصد المتكلم يؤدي دوراً مهماً في الحكم على مدى صلاحية التراكيب من عدمها، فبعض التراكيب لا يجوز فيها وجه نحوي دون آخر بحسب ما يقصد المتكلم أو بحسب ذاتها، لذلك نجد وضوحاً في اعتبار النحاة لقصدية المتكلم في فهم التراكيب وترجيح الأوجه الإعرابية ففي حديث الصبان عن الحال التي تسدّ مسدّ الخبر وعدم جوازها خبراً ""لا تصلح خبرًا" أي بحسب ذاتها كالمثال الأول أو قصد المتكلم كالمثال الثاني ولهذا قال الشارح إذا جعل منوطًا جاريًا على الحق لا على المبتدأ، فاندفع الاعتراض بأن المثال الثاني تصلح الحال فيه للخبرية، واعترض الراعي المثال الأول بأنه يصح الإخبار عن الضرب بكونه مسيئًا على وجه المجاز. وأجيب بأن المراد لا تصلح على وجه الحقيقة، وقد يقال لا حجر في المجاز حتى يجب إضمار الخبر، ويمتنع رفع الحال على الخبرية المجازية إلا أن يقال لا تصلح على وجه المجاز بحسب قصد المتكلم. والحاصل أن المثال الأول لا تصلح الحال فيه للخبرية حقيقة بحسب ذاتها ولا مجازًا بحسب قصد المتكلم فاعرف ذلك"[2].

ثم يتابع تحليله للمثال الثاني ليبرز دور المتكلم وقصده في تحديد الوجه الإعرابي يقول محللاً لقول الأشموني : "إذا جعل منوطًا جاريًا على الحق" أي جعل حالًا من ضميره وقيد بذلك ليكون المثال مما نحن فيه، لأنه لو جعل جاريًا على المبتدأ بأن قصد إيقاعه على معنى المبتدأ وأرجع الضمير في الخبر المقدر إلى المبتدأ وجعل منوطًا حالًا من ذلك الضمير لم يكن مما نحن فيه لعدم إضافة اسم التفضيل إلى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال؛ إذ ليس المفسر حينئذٍ معمول المصدر بل يكون مما يصلح فيه الحال للخبرية بحسب الذات وقصد المتكلم فيجب رفعه على الخبرية"[3].

فالمتكلم دوره حاضر في عملية الاختيار لبناء الحدث الكلامي، ولذلك ترى النحاة يضعون قصد المتكلم باعتبارهم في أثناء ترجيحهم لبعض الأوجه الإعرابية فالرفع والنصب موقفان بحسب قصد المتكلم وإرادته كما يقول الصبان :" "فإنه يتعين رفعه" أي عند عدم قصد المتكلم جعله حالًا من ضمير معمول المصدر المستتر في الخبر فإن قصد ذلك وجب النصب وذكر الخبر بأن يقال: ضربي زيدًا إذ كان شديدًا أو ضربه شديدًا"[4].

فالنحاة في أثناء عملية تقعيدهم للقواعد المجردة لم يكونوا غافلين عن دور المتكلم حتى في معرض حديثهم عن الحدود النحوية والتعريفات بل نجد حضوراً واضحاً لقصد المتكلم ومن ذلك قول الصبّان: " وسمي ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة في نحو زيد هو القائم، وعمادًا لاعتماد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة"[5].

الاختيار في عملية التواصل والكلام خاضع لقصدية المتكلم وما يريد إيصاله إلى السامع، هذا ما تؤكده الدراسات اللغويّة الحديثة عامة والدرس اللساني على نحو خاص، وكذلك نراه عند الصبان في إظهار حريّة المتكلم في التخيير بين الأوجه الإعرابية : " "برفع عمرو ونصبه إلخ" في تساوي الرفع والنصب في المثال الثاني بحث لأنه إذا نصب

1 - السّابق ، : 1/ 234.
2 - الصّبّان، حاشية الصبان، : 1 / 319.
3 - السّابق ، : 1/ 320
4 - السّابق ، : 1/ 323
5 - السّابق ، : 1/ 420

عمرو أفاد الكلام أن عمرا مفعول به الإكرام وإذا رفع أفاد أنه فاعل الإكرام إلا إذا برز الضمير لجريان الخبر على غير من هو له وقيل هذا ضارب زيدا وعمرو يكرمه هو فعند عدم الإبراز كما في عبارة الشارح لا يتحد معنى الرفع والنصب حتى يتخير المتكلم بينهما بل يتعين عليه الوجه الذي يفيد مقصوده وحينئذٍ لا يكون الوصف في مثال الشارح كالفعل الذي خير المصنف فيه المتكلم بين الرفع والنصب لاتحاد المعنى ووجود التناسب على كل ولو نبه الشارح على الإبراز مع الرفع أو مثل بنحو هذا ضارب زيدا وعمرا أكرمته في داره لكان أولى"[1].

ولم يكتفِ النحاة بإبراز دورة المتكلم في عملية التواصل اللغوي وتحديد الأوجه الإعرابية بل ذكروا الجوانب الدلالية والبلاغية في تشكيل الحدث الكلامي والخطاب بحسب المقام كما في حديثه عن الإبهام في الكلام الذي يصنعه المتكلم : "لأجل الإبهام" أي لأجل قصد المتكلم الإبهام على السامع والبلغاء تقصد الإبهام إذا ناسب المقام"[2].

فالكلام كما قرّر النّحاة بأنّه المفيد فائدة يحسن السكوت عليه، وكما ينص الدّرس اللّغوي الحديث بأهمية وضوح الرسالة بين المرسل والمرسل إليه بقصد الإفهام بين المتكلم والسامع " ففي قولك: أعجبني زيد علمه الإعجاب لا يناسب نسبته إلى ذات زيد التي هي مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه. وفي قولك: سرق زيد ثوبه إنما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى شيء يتعلق به كثوبه أو فرسه"[3].

وكذلك يجد الباحث في حاشية حضوراً واضحاً للمتكلم في المصطلح النحوي وتحديده وضبطه ففي حديثه عن بدل البداء يقول : وله: "بدل البداء" بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أي: الظهور سمي بذلك؛ لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الأول قصدًا[4].

علم المخاطَب وإفادته

شغل المخاطَب حيّزاً واسعاً في الدرس اللغوي؛ لأنّ اللغة في جوهرها قائمة على مخاطبة أناس على درجات متفاوت من العلم والمعرفة، فركزت على هؤلاء المخاطبين، ووجهت قواعدها انطلاقاً من مراعاة مباشرة لاستراتيجيات الخطاب وملابساته؛ لذلك ليس غريباً أن يكون المخاطَب حاضراً في ذهن عالم اللغة عند قراءته للمسائل النحوية وتوجيهها، ولا غرابة في ذلك؛ لأنّ اللغة ذات طبيعة اجتماعية وذات نظام تواصلي ترابطي ينبثق من المسافة بين المتكلم والمخاطَب، ولا يمكن لأيّ كلام أو قول أن يؤدي غرضه إن لم يكن معيناً بالمخاطَب ومدى إدراكه للمعطيات التواصليّة حتى أصبح بالإمكان القول: إن التوجيهات النحوية للظاهرة اللغوية قامت لخدمة المخاطَب في محاولةٍ لإنجاح التواصل الإبلاغي بين طرفي الخطاب وفق استراتيجية ديناميكية تلتفت إلى المتكلم وما يهدف إلية علاوة على تركيز رئيس على المخاطَب الذي يمكن عده محور الخطاب؛ لذلك نجد أنّ الدارسات اللغوية قد اهتمت المخاطَب، ورفعت من شأنه في تداول الظاهرة النحوية، فسيبويه يقول: " إنما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافاً، ولأنّ المخاطَب يعلم ما يعني"[5].

فدور علم المخاطَب في بناء ظواهر النحو وتراكيبه واضح عند ابن السراج إذ يقول :" والمحذوفات في كلامهم كثيرة والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا آنسوا بعلم المخاطَب ما يعنون"[6].

1 - الصّبّان، حاشية الصبان، 125/2
2 - السّابق ، 2/ 140.
3 - السّابق ، 194/3.
4 - السّابق ، 3/ 196.
5 - سيبويه، الكتاب، 1 / 224.
6 - ابن السراج، الأصول، 324/2.

أمّا ابن جني فقد رأى أنّ اللغة قامت أساساً بمراعاة الاستعمال التداولي بين المتكلم والمخاطَب، وما يرافق ذلك من ظروف وأحوال يقول:" أن هذه اللغة أكثرها جارٍ على المجاز، وقلما يخرج الشيء منها على الحقيقة. وقد قدمنا ذكر ذلك في كتابنا هذا وفي غيره. فلما كانت كذلك، وكان القوم الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها وانتشار، أنحائها جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه ويعتادونه منها وفهموا أغراض المخاطب لهم بها على حسب عرفهم وعادتهم في استعمالها"[1]. ولعلّ ظاهرة علم المخاطَب كانت أشد وضوحٍ عند ابن الدهان فيما صرّح:"إنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطَب مضمون الكلام"[2].

ولم تخرج نظرة السيوطي إلى صناعة النحو عن النّظرة السّياقية التي تختص بالمخاطب والمتكلم وتلبية كليهما لمتطلبات الخطاب يقول:" إن صناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني، وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء آخر وهو في المعنى شيء آخر إذا علم المخاطب أغراض المتكلم"[3].

ويذهب عبدالفتاح الحموز إلى أنّ كثيراً من المسائل النحوية، والانزياحات في اللسان العربي تدور في فلك التواصل الإخباري بين المتكلم والمتلقي، لأنّ المتكلم يحيل السامع أو المتلقي إلى شيء يتبينه ويتعرفه[4].

فالمخاطب يمثل معياراً لصحة الكلام و يمثل أحد أعمدة الموقف الكلامي، وتصبح فائدة المخاطب معيار لصحة الكلام.

فالمخاطَب له أهمية واضحة في العملية التواصليّة، ولعل من مظاهر العبقريّة عند بعضهم أنهم لم يفهموا من اللغة أنها منظومة من القواعد المجردة وإنما فهموا منها أيضاً أنها لفظ معيّن يؤديه متكلم معيّن في مقام معين لأداء غرض تواصلي إبلاغي معين، ولذلك جعلوا من أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب وإيصاله رسالة إبلاغية إليه[5].

وكذلك "يبرز دور المخاطب في عملية التخاطب في وظيفته التي يقوم بها عند تلقيه الخطاب وهي وظيفة التفكيك أي تفكيك الرسالة اللغوية، و هو دور إيجابي من حيث كونه مكملاً لعملية التركيب التي قام بها المخاطب وذلك لأنه ليس هناك عملية تخاطب يتم إنجازها دون أن تمر بمرحلتي التركيب والتفكيك"[6].

وتبدو مهمة المخاطب واضحة في الحذف إذ يسعى إلى إكمال النص " بإرجاع حذف ما يعرف بالعامل النحوي الذي يجوز حذفه في كثير من مواضعه إلى هذه النظرية، إذ يقوم المتكلم بحذفه عادة اعتماداً على إدراك السامع، ويقوم السامع بتقدير المحذوف اعتماداً على (قصد المتكلم) الذي يجتهد في إدراكه معتمداً في ذلك على خبرته في حذف العامل في مثل تلك المواضع، وقد يكون للقرائن الخارجية الدور الأهم في الحذف والتقدير"[7].

فالمخاطب عنصر مهم من عناصر سياق الحال، ولا تقلّ أهميته عن حال المتكلم فهو العنصر السياقي الرئيس الذي يخوّل المتكلم أساليب مختلفة في التعبير ويسمح له بممارسة (أعراف لغوية) متعددة، اعتماداً على فهم السامع أو المخاطب الذي ألف هذه الأساليب، والذي يمتلك والمتكلم سليقة لغوية مشتركة تعين كلاً منهما على التفاهم مع الآخر

1 - ابن جني، الخصائص، 250/3.
2 - الاستربادي، رضي الدين، شرح الكافية: 1/ 203.
3 - السيوطي ، الأشباه والنظائر ، 173/3.
4 - ينظر:د. الحموز، عبدالفتاح ، انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى ،دار عمان، ط1، 2007، ص8.
5 -د. الصحراوي ، مسعود، التداولية عند العلماء العرب، ص 174.
6 - د. يونس، محمد ،المعنى وظلال المعنى ص 155
7 - السّابق ،ص 156

وتمنع من اللبس أو الخطأ في التفسير لهذا السبب لا يسوّغ للمتكلم أن يستعمل في كلامه تراكيب مخالفة لما تعارف عليه القوم المتكلمون باللغة، خشية أن يلتبس المعنى عليهم[1].

كان علم المخاطب محط عناية النحاة كونه واحداً من أهم عناصر العملية اللغوية، ووصول الأفكار الملقاة إليه بجلاء ووضوح هي الغاية المنشودة التي يسعى المتكلم لتحقيقها ولقد كانت قاعدة اختلاف فهم المخاطبين وسيلة في بعض الأحيان عند الصبان في الترجيح بين المسائل النحويّة.

فالمخاطَب عنصر فعّال في علمية التواصل اللغويّة يبزر دوره على نحو واضحٍ في الاستدلال على فهم التراكيب النحوية بحسب ما وضعت له وما ترمي إليه من إثبات ونفي وتقرير واستحضار للمعيطات الخارجية غير اللغوية وهذا ما أكده الصبان في حديثه عن أصل وضع (هل) من حيث دخوله على الفعل وحديثه عن دلالة الاستفهام التقريري ودور المخاطب فيه ((قوله: "ألا ترى" استدلال على اختصاصها بحسب الأصل بالفعل والاستفهام للتقرير بالرؤية كـ هو في: {أَلَمْ نَشْرَح} ، لأن الاستفهام التقريري حمل المخاطب على الإقرار بالحكم الذي يعرفه من إثبات كما في: {أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ} [الشرح: 1] {أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَه} [الزمر: 36] أو نفي كما في: {أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّه} [المائدة: 116] ، لا حمل المخاطب على الإقرار بما يلي الهمزة دائمًا وإلا ورد مثل هذه الآيات وإنما أولى الهمزة ضد المقرر به في مثل هذه الآيات لنكتة ككون إيراد الكلام على صورة ما يزعمه الخصم أبعث له على إصغائه إليه وإذعانه للحق الذي هو المقر به فاعرفه.))[2]. فالصبان في تحليله وتعقيبه للأشموني كثيراً ما يستحضر عنصر المخاطَب إذ يجعل الإحالة إليه أمراً مهما لفهم ما استشكل من تراكيب فيحيل القصد إلى المخاطَب ففي سياق الحديث عن أعرفيّة الموصول يقول الصبان: ((قوله: "وقيل المحلى أعرف من الموصول" قائله ابن كيسان واستدل بقوله تعالى: {قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى} [الأنعام: 91] إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف. وأجاب المصنف بأن الذي بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة على التوراة عند المقصودين بالمخاطب وهم بنو إسرائيل ولك أن تجيب أيضًا بأن الآية على تقدير وصفية الذي إنما تمنع أعرفية الموصول من المحلى لا تساويهما الذي ذهب إليه المصنف وحينئذٍ فلا تدل الآية على أعرفية المحلى فافهم))[3].

يتقاطع ما جاء به الصبّان مع الدرس اللساني الحديث في الاهتمام بالملتقي ودوره في عملية التواصل اللغوي ((المراد بالذهن في هذا المقام ذهن المخاطب لأن المعتبر في جميع المعارف تعينها وعهدها في ذهن المخاطب))[4]

فالدرس اللغوي عامة والدرس اللغوي الحديث خاصة يركز على الخطاب وعناصره ويعد المخاطَب أحد أبرز عناصره فنحاتنا العرب لم تكن هذه العناصر غائبة في تحليلاتهم بل نلمسها واضحة في تقعيدهم للقواعد وشرحها وما يصاحبها من ملابسات وظروف وهيئات فالدلالة تنشأ في الإشارة بحسب الإحالة إلى حال المخاطب فـ ((للدلالة على الخطاب" أي بالمادة وقوله: وعلى حال المخاطب أي بهيئته أو ما يلحقه. وأما دلالتها على البعد فعارض نشأ من استعمالهم إياها عند البعد.))[5].

وكثيرا ما استند الترجيح النحوي عند النحاة على علم المخاطب أو جهله في تحديد الأوجه الإعرابية وتفكيك عناصر التراكيب وما يحيط بها من ظروف لمعرفة القصد والغاية التي يريد المتكلم إيصالها إلى المخاطب ففي حديث الصبان

1 - الخالدي، سارة، أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عبد سيبويه، ص 29 -30
2 - الصبان، حاشية الصبان (1/ 64)
3 - السّابق (1/ 155)
4 - السّابق (1/ 198) .
5 - السّابق ، (1/ 203)

عن المبتدأ والخبر في حال كانا معرفتين نراه لا يعتمد على قرينة الرتبة بل نجده يستحضر علم المخاطب في معرفة التراكيب فـ ((المبتدأ هو الأعرف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو لغير الأعرف فقط والمعلوم له غير الأعرف عند جهله بالأعرف والمعلوم له عند تساويهما تعريفًا))[1].

ويتضح من كلام الصّبان مدى أهمية مراعاة مقتضى حال المخاطب فقد قرنها بالأدب والبلاغة ((ومن المعلوم أن الوضع التقديري لا يكفي في كونه اللفظ مجازًا وكونها في كلامه تعالى للعلم المجرد أمر غير ثابت وإن قاله جماعة لاحتمال كونها في كلامه تعالى للرجاء باعتبار المخاطبين))[2].

فيرى الصبان بأن المخاطب لا يشكل طرفا أساساً في تكوين الخطاب فحسب بل له كذلك الأثر الأكبر في تحديد بنيته وعناصره اللغوية؛ لأن كثيرا ما نقوله محكوم بما نعتقد أن المخاطب يتوقعه ((قوله: "وتختص لعل إلخ" لا يرد قول فرعون "لعلي أطلع إلى إله موسى" (القصص: 38) لأنه في زعمه الباطل ممكن هذا. وقد اختلف في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله في حقه تعالى فقيل: إنها باعتبار حال المخاطبين، فالرجاء والإشفاق متعلق بهم كما أن الشك في أو كذلك)) [3].

فصحة التواصل تفترض حضور المخاطب دائماً في ذهن المتكلم وهو حاضر كذلك في تعليلات الصبان اللغوية في الحدود النحوية واستخداماتها ((قوله: "بعد ألا الاستفتاحية" أي التي يستفتح بها الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام لتأكد مضمونه عند المتكلم))[4] ويلاحظ التفات الصبان لعلاقة المتكلم بالمخاطب، وأثرها في بناء الكلام علاوة على أثر حال المخاطب وتفاعله مع المتكلم ((وله: "أي الاعتلال المعهود" أي بين المتكلم والمخاطب لا المفهوم من الفعل لعدم إفادة النائب حينئذٍ ما لم يفده الفعل))[5].

إن ما يقدمه لنا الصبان من تحليلات يوضح مدى اهتمامه البالغ بالطريقة التي كان العرب يستعملون بها لغتهم وبتحري غاية الدقة في الوقوف على التعبيرات التي عليها وبتفسير مدلولاتها وتطابق ذلك مع الواقع الخارجي الذي يجيز ذلك أو يمنعه دون الإشارة إلى تدخّل القواعد النحوية في تحديد بنية التعبير ((وكذا استعمال سبحان الله ولله دره فارسًا، ولله أنت، وما أنت جارة، في التعجب، فإنه مجاز عن الإخبار بالتنزه ويكون دره منسوبًا لله ويكون المخاطب منسوبًا لله وعن الاستفهام عن جوارها إن كانت ما استفهامية أو عن نفي جوارها إن كانت نافية أي: لست جارة بل أعظم منها. قوله: "سبحان الله إلخ" قال البعض: انظر هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب ا. هـ. والأظهر أنه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن إذ عدم نجاسته غير خفي السبب))[6].

لم يقف الصبان في مسألة النعت والمنعوت عند الحكم الإعرابي فحسب ، ولكنه جعل سياق الموقف هو المحدد للبنية التركيبية لجملة النعت ، فالافتراضات التي يثيرها وإن لم تكن ملفوظا بها من قبل المخاطب إلا أنها بحكم الملفوظ بها لأنها أمر يقتضيه الكلام ((أن النعت يجيء لإعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت، كقولك: جاء قاضي بلدك الكريم الفقيه إذا كان المخاطب يعلم اتصاف القاضي بذلك، ولم تقصد مجرد المدح بل قصدت إعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف. وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لإفادة رفعة معناه نحو:

1 - الصبان، حاشية الصبان، (306/1)
2 - السّابق ، (1/ 385)
3 - السّابق ، (1/ 403)
4 - السّابق ، (1/ 407)
5 - السّابق ، (2/ 100)
6 - الصبان، حاشية الصبان، (3 / 25- 26)

{يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا} [المائدة: 44] ، أجرى هذا الوصف على النبيين لإفادة عظم قدر الإسلام.))[1] فقد حرص الصبان على الفهم الصحيح عن العرب في مقاصدهم في كلامهم مشدداً على أهمية نية المتكلم وأثرها في تحديد المعنى ((أسماء الأصوات كما سيصرح به الشارح، وصرح جماعة بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها؛ لأنها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالأصوات مما لا يعقل. وأجاب القائلون بأنها أسماء بأن الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد إن حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل.))[2].

وكذا يتضح لنا مدى اهتمام الصبان بالمخاطب الذي يمنحه دوراً كبيراً في تحديد صحة الكلام وفي تشكيل خطاب المتكلم كما يؤكد أن تفاعل المخاطب مع المتكلم من الناحية النفسية والجسدية له أهمية كبرى في تكوين الحدث الكلامي.

أثر الظروف والأحوال المحيطة بالنص في التحليل النحوي:

وجه النحاة العرب اهتمامهم إلى أثر الظروف والأحوال الملابسة للقول مشترطين موافقة الكلام لمقتضى الحال لما له من تأثير في تشكيل الكلام وتأليفه على أنماط مختلفة تتنوع بتنوع المقامات[3]، فها هو سيبويه يقول:" وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقا، وهو زيد منطلقا كان مُحالاً؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن هو وأنا علامتان للمضمَر، وإنما يضمِر إذا علم أنك عرفت من يعنى. إلا أن رجلا لو كان خلفَ حائط، أو فى موضع تجهله فيه فقلت من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقا في حاجتك، كان حسنا"([4]).

فالملاحظ أن سيبويه في أثناء تحليله للتراكيب النحوية (أنا عبدالله منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً، يجعل الإحالة ضرورة على الرغم من الصحة النحوية، استناداً إلى ما أراده المتكلم من معنى ؛ لأنه أراد الإخبار عن نفسه أو غيره بالانطلاق فكان حقه أن يقول : أنا منطلق وهو منطلق، ولأنك لا تضمر فتقول : أنا أو هو حتى تكون معروفاً، فتستغني عن قولك : عبدالله أو زيد في حين حكم على التركيب نفسه بالحسن استناداً إلى الملابسات المحيطة والمصاحبة للتركيب؛ لأنّ المتكلم ينادي رجلاً خلف الحائط فهو يجهله أو يجهل مكانه، فمن ثمّ أفاد قول: أنا عبدالله ثم بيّن حاله[5].

فقد كان سيبويه باعثاً للغويين بعده على ترتيب أفكارهم ونسجها على منظم لتخرج بثوب نظرية متكاملة تبرز أهمية المعنى ومقام الاستعمال في العلاقات النحوية وتنظيمها[6].

علمية التواصل بين المتكلم والمخاطب عملية متكاملة يدخل فيها كلّ ما من شأنه إصلاحها وإدامتها بينهما على أتمّ وجه، وعليه يجب أن يكون الكلام واضحاً ينتمي إلى بيئة المخاطبين لا غامضاً يلبس المعنى عليهم.

وقد فطن نحاتنا القدامى إلى أن اللغة أداة التواصل، فقد دأبوا على دراسة النحو انطلاقاً من ارتباطه بالمتكلم والمخاطب، وما يحيط لعملية الكلام من ظروف وأحداث وملابسات ليصلوا إلى الكلام الصحيح، والتقدير السليم، وفهم المعنى فمهاً دقيقاً، يقول السهيلي:" اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ أو

1- السّابق ، (3 / 92)
2 - السّابق ، (3/ 302)
3 - ينظر نظرية النحوي العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ص 87
4 - سيبويه ،الكتاب، 2/ 80 -81
5 - ينظر: صالح، محمد سالم، الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه ، دار غريب، القاهرة ، 2008م
6 - د. نهر ، هادي، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، د. ادي نهر ، تقديم أ. د . علي الحمد ، دار الامل للنشر والتوزيع، الأردن 1427هـ ،2007م. ص 286.

(بخط) ، ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم...م لما كان المخاطب مشاركاً للمتكلم في معنى الكلام، إذ الكلام مبدؤه من المتكلم ومنتهاه عند المخاطب، ولولا المخاطب ما كان كلام المتكلم لفظاً مسموعاً، ولا احتاج إلى التعبير عنه"[1].

فربط النصوص بسياقها يحكم دلالة القاعدة ويؤكدها، ويحيل الاختلاف ائتلافا وتوافقاً وتحفظ مقاصد المتكلمين على اختلاف ظواهرها فتغدو اللغة أكثر حيويةً وحياة يمكن أن تتطور في ظل المقاصد، وتبني لنفسها قواعد ترتبط بكل ما من شأنه أن يستجد من أمور ما دامت على صلة بالمقام والأحوال.

فالظروف والملابسات المحيطة بالنص إحدى المفاهيم التي تساعد على إفهام المتلقي غرض المتكلم وإزالة اللبس من الكلام، لأن المتكلم "لا يخاطب باللغة أحداً إلا وهو يريد ما وقعت المواضعة عليه حتى لا يكون ملغزاً أو معمعا فالمواضعة دعامة الانتظام الإبلاغي في الكيان اللغوي وبانعدامها يرتفع العقل الجماعي بين أفراد المجموعة اللسانية الواحدة"[2].

ومن هنا نرى أن مقولة مقتضى الحال لم تقف عند حدود ضيقة شكليّة بل توسعت لتشمل الاستدلال على اللغة من خلال المخاطِب والمخاطَب والظروف التي فهم فيها ذلك الكلام، وهذا ما نجده عند اوائل العلماء الذين عملوا على كشف أسرار اللغة ووضع قواعدها؛ لذلك يعد سياق الحال عنصراً رئيساً مهما في نظام اللغة العربية ساعد في فهم النظام النحوي وحفظه، ومن هنا نجد أنّ الصبان يلجأ إلى السياق والملابسات الخارجية وعناصر المقام ليردها لما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام اللغوي.

تؤدي الظروف والملابسات بالنص دوراً ومحوريا في باب الموصول من كونه لا يُفهم معناه إلا بضمّ ما بعده إليه، الموصول وحده اسم ناقص الدلالة فإذا جئت بالصلة قيل: موصول حينئذٍ وهذا يكشف فاعليّة المخاطب في استدعاء العناصر المقامية لتحديد المعاني الدلاليّة. وعمليّة الإحالة في باب الموصول مبنية على افتراضات معرفة المخاطب وعلى معطيات سياقيّة خارجيّة تستمد وجودها من كون الموصول يشير إشارة مطلقة إلى المعهود بين المتكلم والمخاطب، فالصلة يجب أن تكون معلومة للمخاطب في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول .فعمليّة فهم الموصول لدى المخاطب مبنيّة على نيّة المتكلم، وتكتسب قيمتها المعرفية من جريانها في خطاب المتخاطبين. فالعلاقة بين المتخاطبين تحدد بها صفة الكلام من حيث الإطالة والاختصار هي تعتمد أساساً معرفة المخاطب واستعانته بالقرائن الخارجية. وهذا ما نجدة عند الصبان في تحليله لباب الموصول ((وله: "على ما منح من أسباب البيان" على تعليلية وما موصول اسمي أو نكرة موصوفة فمن بيانية والعائد محذوف. ويظهر لي عند عدم استدعاء المقام أحد الوجهين ترجح الثاني لأن النكرة هي الأصل ولأن شرط الموصول إذا لم يكن للتعظيم أو التحقير عهد الصلة وقد لا يحصل عهدها إلا بتكلف فاحفظه، أو موصول حرفي ويقوّي هذا أن الحمد يكون حينئذٍ على الفعل والحمد على الفعل أمكن من الحمد على أثره لأن الحمد على الفعل بلا واسطة وعلى أثره بواسطته. ومن زائدة على مذهب الأخفش وبعض الكوفيين أو تبعيضية نكتتها الإشارة إلى أنه تعالى يستحق الحمد على بعض نعمه كما يستحق الحمد على الكل بالأولى.))[3] ونراه على نحو أوضح في استخدامه لدلالة المقام وأثره في تحديد الدلالة ((قوله: "أو منزلة منزلة المعهود" إجراء لدلالتها بقرينة المقام على عظمة موصولها مجرى العهد لتعيينها موصولها بهذا الاعتبار، فاندفع قول سم وأقرّه شيخنا

1 - السهيلي، أبو القاسم، نتائج الفكر في النحو، تح عادل عبدالجواد ، علي معوض ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ص 170-172.

2 - المسدي ، عبدالسلام، التفكير اللساني في الضارة العربية، ص 141

3 - السّابق ، (1/ 6)

والبعض. قد يقال إن عرفت الصلة مع الإبهام فلا معنى لاشتراط العهد مطلقًا على أنه قد يشكل الاكتفاء بالتنزيل في حصول التعريف فليتأمل. وعبارة التوضيح معهودة إلا في مقام التفخيم والتهويل فيحسن إبهامها))[1] .

يعدّ أمن اللبس هدف التواصل الناجح وتسعى اللغة إلى السبل المناسبة في إزالة اللبس من القول؛ لأنّ الوظيفة الأساسيّة للغة التواصل الناجح الذي لا يقف عند حدود الوظيفة النحويّة أو دلالة اللفظة. إن الأصل في التراكيب أن تكون للإبانة عن المراد وإيصاله إيصالا ناجعا. وقد ركز الصبان في مواضع كثيرة على إزالة اللبس الممكن حصوله في ذهن المخاطب؛ لأنه مانع من استخدام بعض التراكيب ضمن مقام معين ونلمح هذا من قوله باب الإضافة إذ قال ((قوله: "بشرط أمن اللبس" أي التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول فلو لم يؤمن لم تجز الإضافة فلو قلت زيد راحم الأبناء وظالم العبيد بمعنى أن أبناءه راحمون وعبيده ظالمون فإن كان المقام مقام مدح الأبناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل وإلا لم يجز وظاهر إطلاقه بل صريح مقابلته بالتفصيل بعده جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب كأن يقال: زيد راحم الأبناء الناس ولا ينافيه ما في سم أن منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد وإن زعمه شيخنا والبعض إذ المنصوب في المثال لم يزد على واحد كما لا يخفى وكأنهما فهما أن مراد سم بالمنصوب ما يعم المنصوب على التشبيه بالمفعول به قبل الإضافة ولا داعي إليه فتدبر))[2].

تنبه النحاة إلى أهمية تفسير الآيات وتعدد الأوجه بالرجوع إلى حال المخاطِب والمخاطَب ومراعاة الظروف والأحداث التي تحيط بهما، فسعوا إلى ربط الآيات بأسباب نزولها ليعيشوا الموقف والحالة، مما يساعدهم على تفسير الآيات وبيان مراد الله تعالى، وكذلك فتح المجال لتعدد الأوجه الإعرابية وتمكين الدارس من الفهم الدقيق لمعاني النصوص، واستلهام أرجح التأويلات، وهذا يؤكد العلاقة بين أسباب النزول وسياق الحال؛ ذلك لعلاقة النص بالواقع وما يحيط من ظروف وملابسات به. وقد استعان الصبان بأسباب في توجيه التراكيب النحوية إذ قال((قوله: "فيجوز إلخ" حاصل الجواب الأول أنه لا إجمال في الآية لأن قرينة سبب النزول تدل على الحرف المحذوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء في المقدر هل هو في أو عن لأنه لاختلافهم في سبب النزول فالخلاف في الحقيقة في القرينة قاله في المغني. وحاصل الثاني أن لإجمال مقصود في الآية لعموم الفائدة وإنما يمتنع الإجمال إذا لم يقصد لنكتة. قوله: "لقرينة كانت" أي حين النزول يفهم منها المراد وهو في عند القائلين أن سبب النزول يدل على معنى في فقط وعن عند القائلين أنه يدل على معنى عن فقط وقيل إن المقول في شأنهم كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهن لما لهن وفرقة ترغب عنهن لدمامتهن وهذا لا ينافي وجود القرينة إذ لا مانع من قيام قرينة في حق كل تناسبه.))[3].

ويتضح لنا أنّ الصبان قد عمد على تخيّل الظروف المحيطة والملابسات التي تحيط بالنص أو التركيب بكثير من التعبيرات التي نطق بها العرب وذلك استرجاع حضور المخاطب أو السامع في بعض الأحيان لتكتمل بذلك عملية التواصل الذي أدّى إلى نشوء نص منطوق لأنه أدرك أن اللغة أداة تواصل في طبيعتها فلكل عبارة قائل أو متكلم قصد من ورائها شيئاً ولا بدّ من وجود سامع أو مخاطب يفهم معنى العبارة ويدرك الغاية منها فإذا اعترى النص حذف أو غرابة في التركيب ردّ ذلك إلى إرادة المتكلم وإلى قدرة السامع على الفهم وقبل ذلك إلى معرفة المتكلم بما يستطيع السامع فهمه

1 - السّابق ، (1/ 235 - 236)
2 - الصبان، حاشية الصبان، (474/2)
3 - السّابق، (140/2)

خاتمة:

يمكن القول إن النحاة العرب كانوا حريصين على وحدة النص اللغوي وتماسكه، ودراسته انطلاقاً من مبدأ الاستعمال ضمن علمية التواصل اللغوية وهذا أدى بدوره إلى توسيع مجالات الدرس النحوي وإخراجه من جمود الشكل إلى فضاءات دراسة النّص ومكوناته مع الاخذ بعين الاعتبار الأسس التركيبية التي توحي بشمولية القواعد النحوية.

فالصبان لم يكن في تحليله للقواعد النحوية بعيداً عما يحيط بها من ظروف تصاحب الخطاب، بل عدها جزءاً أساسياً من أجزاء عملية التواصل التي تتضمن مقاماً ومتخاطبين بالإضافة إلى المقال، فرأى أن التواصل لا يتم إلا عن طريق معرفة صحيحة لأحوال المخاطب وقصد المتكلم والظروف المحيطة.

وقد تمكن البحث الكشف عن أهمية سياق الحال في الدرس النحوي، فالنحو ليس قواعد مجردة فحسب بل هو مرتبط بالاستعمال ومستمد من العلاقة التواصلية بين المتكلم الذي ينطق بحسب إرادته وبين المخاطب الذي يعلم مقاصد المتكلم والظروف المحيطة بالخطاب.

الاستنتاجات والتوصيات

لقد سعى البحث إلى الوقوف عند أهم عناصر سياق الحال عند الصبان وتمكن من الوصول إلى النتائج الآتية :

– أظهر البحث أنّ الأوجه الإعرابية في التراكيب قد تعدد لتحمل غير وجه ووجدنا أن الصبان يبيّن معنى كل وجه معتمدا على قصدية المتكلم وإرادته.

– أكد البحث إدراك الصبان أن المتكلم قد يعمد إلى استعمال الأساليب بغية التأثير في المخاطب.

– أظهر البحث أن السامع قد يعتمد على علمه في إتمام فهم التراكيب وما يمتلكه من فظنة.

– لم يغفل الصبان الظروف المصاحبة في النص وأثرها في التحليل النحوي ومن تلك الظروف المعيطات الخارجية وأحيانا أسباب النزول.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- الإستراباذيّ، رضيّ الدين، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق وتصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قار يونس، لبيبا، (د، ط)، 1395هـ / 1975م.
- –الأشموني ،نور الدين أبو الحسن علي بن محمد :شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،(د، ت).
- الجاحظ ، عمرو بن بحر، أبو عثمان، البيان والتبيين، تحقيق وشرح :عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر– القاهرة، الطبعة السابعة، 1418هـ /1998م،.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية .
- د. الحموز، عبدالفتاح ، انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى ،دار عمان، ط1، 2007م.
- د. حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ط1، الشركة المصرية العلمية، لونجمان ، مصر، 1977م.

- الخالدي ، سارة ، أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه مع دراسة مقارنة بالتراث النحوي العربي والمناهج اللغوية الحديثة،(رسالة ماجستير) الجامعة الامريكية ،بيروت، لبنان ، 2006م
- ابن السراج ، أبو بكر، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسَّسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط3، 1417هـ/1996م.
- السهيلي، أبو القاسم، نتائج الفكر في النحو، تح عادل عبدالجواد ، علي معوض ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،
- سيبويه ،عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر، الكتاب ،تح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب ، بيروت، (د،ت).
- السيوطي ، جلال الدين ، الأشباه والنظائر في النحو، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1407هـ/1987م.
- صالح، محمد سالم، الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه ، دار غريب، القاهرة ، 2008م
- الصّبّان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تح/ د. عبدالحميد هنداوي ، المكتبة العصرية، ، بيروت ، لبنان/ 143 ، 2009م .
- د. الصحراوي، مسعود، التداولية عند العلماء العرب ، دراسة تداوليّة الظاهرة "الأفعال الكلاميّة" في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، ط1، 2005م.
- المسدي، عبدالسلام ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، الدار العربية للكتب، ليبيا ، تونس، 1981م.
- - د. موسى ، نهاد، نظرية النحوي العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980
- د. نهر ، هادي، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي ، تقديم أ. د . علي الحمد ، دار الامل للنشر والتوزيع، الأردن 1427هـ ،2007م.
- د. يونس علي ، محمد محمد ، المعنى وظلال المعنى ، أنظمة الدلالة في العربية، دار المدى الإسلامي، بيروت ،لبنان، ط2، 2007م.